

في الواقع أن ما وصل اليه الأدب التنموي الحديث في ضوء تجارب البلدان المسممة بالنميمة هو في البدء حين نريد زيادة الانتاج أو أن ننشيء مشروعات انتاجية جديدة او اي شيء من هذا القبيل فعلينا أن نطرح على أنفسنا ثلاثة أسئلة متشابكة مو متغقة ويجب أن تتفق الإجابة عليها ايضا السؤال الاول - سنتنجز لمن ؟ ومن هنا فكرة الجمع بين الانتاج وبين التسويق في جلسة اليوم وانني لا انظر الى التسويق اليوم نظرة علم الادارة عن بحث الاسواق ولكنني انظر اليه أيضا بالمعنى الاقتصادي حيث انني انتج المستهلك فيجب أن أحده سلفا من هو المستهلك الاحتمالي ؟ وما هي قدراته الشرائية التي تمكنت من أن يحصل بالفعل على ما أنتجه ؟ السؤال الثاني - اذا حددت هذا الجمهور من المستهلكين وعرفت قدراته المالية . اذا فيكون السؤال - ماذانتج ؟ أي نوع من المنتجات انتج ؟ . وهذا بالطبع يحدد وفقا للجمهور المستهلك الذي ستنتج من اجله السؤال الثالث - وفي ضوء الإجابة على السؤالين السابقين فيكون التساؤل . كيف انتج ؟ وهذه مشكلة اختيار التكنولوجيا والتكتيك الذي يسمح لي بانتاج المنتج المطلوب في متناول القوى الشرائية في جمهور المستهلكين الذي تحدده وفي ضوء اعتبارات القدرة النسبية لعوامل الانتاج في الاقتصاد القومي ككل الفكر التنموي الحديث : تقريرا على هذا ما يقال في الأدب التنموي الحديث هو الآتي : اتنا كنا قدیما نتناقش هل سياسة التصنيع لسياسة احلال الواردات ام سياسة التصنيع من أجل التصدير ؟ هذه المسائل تجاوزها الفكر التنموي الحديث جدا وأصبحت تطرح بطريقة أخرى وهي ما هو التوجيه الاساسي للاقتصاد أو للانتاج هل هو توجه داخلي ام توجه خارجي ؟ والا فيحدث ما يسمى بازدواجية الاقتصاد . اى ان الاقتصاد ينقسمداخليا إلى قطاعين : قطاع حديث متقدم ومرتبط بالاقتصاد العالمي ، وقطاع تقليدي مهملا لا يهتم به أحد ويمتد هذا القطاع من القاعدة العريضة في الزراعة الى ما بالقطاع غير المنظم وايضا في المدن نجد الحرفيين وغيرهم وهؤلاء الأفراد تهملهم الحسابات في العادة مع أنهن يقومون بدور من أهم ما يمكن وبقليل من الرعاية يمكنهم المساهمة في احتياجات كثيرة محلية ويبتعدون تكنولوجيا يسمى فدديما قبل الانفتاح وقبل دخول سيارات كثيرة في البلد كنت مسؤولا جدا من تاكسي الأرياف الذي عبارة عن سيارة فورد قديمة من الأربعينات من التي كانت تحمل الماسبي وغيرها موتورها وركب لها موتور لوري يعمل بيزل فيحمل هذا التاكسي ما يزيد على ١٢ فردا واستهلاكه ضعيف وعيبه الوحيد أنه لا يزيد عن أربعين كيلو متر ونحن ليست لدينا طرق تصلح لأكثر من هذه السرعة ونظام حياة الفلاح لا يحتاج لسرعة أكثر من . فلا يجد في مصر أن أكون قادرًا على تصدير السيارات اذا كنت عاجزا عن توفير الحد الأدنى من الكفاءة مثلًا للمواطن أو توفير الحد الأدنى من الغذاء باسعار تناسب مع دخله . تحديد نقطة البداية : الخ ؟ وهذه هي الصناعات النهائية ولكن أعمل فيها ملابس من معرفة التي وراءها ولكن نحل أزمة المساكن فلابد من اقامة صناعات بناء ولكن ننتج حديد تسليح فلابد من اقامة صناعة صلب وبذلك نصل الى الصناعات الثقيلة ولكن في خطوط تؤدى كلها إلى تشابك القطاعات والى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير وفي ضوء هذا المفهوم الأساسي لابد من التصدير لكي يمكننا الاستيراد ولا يمكن أن تدفع للواردات الا بال الصادرات وفي ضوء هذا المفهوم العام أو القضية الأصولية نتناول كلمات سريعة جدا عن بعض قضايا المناقشة بمعنى أن الوحدة الانتاجية لها تكلفة ويجب أن تتحقق ربحا معقولا لاستمرار نموها الذاتي أي كان النظام الموجود الوحيد الذي يمكن أن يبني عليه تنمية اقتصادية . وأي تدخل في سعر الوحدة أو تحويل لعناصر التكلفة غير الواردة مضر بالاقتصاد في المدى الطويل لأنه مضر بصحة المشروع الاقتصادي ، وإذا كان جموع الشركات التي لدينا منهكة فالاقتصاد كله يكون متumba . كل ادعاء المخطط المركزي الناجح أن يحسب هذه العملية مقدما وهي علاقة العمل والطلب وماذا نريد أن يستهلك الأفراد وما الذين لا يرغبون في استهلاكه بدلًا من أن يترك السوق يتحققها عبر التجربة والخطأ وتظهر بعد اتمام هذه العمليات فيحاول حسابها مقدما ويستخدم الاسعار وجهاز الأسعار كوسيلة لتنفيذ خطته . ان حقيقة السعر وحقيقة التكلفة تعتبر أمرا أساسيا في اى اقتصاد يريد أن يدار ادارة سلية ويفعل الضياع والتلف قضية الدعم : ويرتبط بهذا قضية الدعم والموقف في نظرى واضح تمام الوضوح فاني ضد اي دعم خلال العملية الانتاجية لأنه يفسد الحسابات الاقتصادية فعند تخفيض سعر الكهرباء للمصانع فانها تخرج رائحة رغم أنها في الحقيقة ليست كذلك ، وعندما ندعم العلف فلا أخفض اللحم ولكن نثرى المجموعة الرئيسية المحدودة التي تنتج الجزء الأكبر من اللحوم وكل هذا يفسد الحسابات الاقتصادية . أما الدعم عند البيع المستهلك وفي هذا فال موقف واضح كل الوضوح فيجب أن تتحمل أداة الانتاج العبء الاجتماعي ولكن هذا العبء تتحمله الخزانة العامة للدولة وتغطيه من حصيلة الضرائب وحيثئذ يصبح الدعم جزءا من عملية إعادة توزيع الدخل القومى من خلال استخدام الضريبة وهذه ليست بدعة ، ففي أمريكا ضرائب تصاعدية يستخدم جزءا من حصيلتها للتغطية رغم عدم وجود اشتراكية . ولتصحيح اوضاع توزيع الدخل وهي قضية هامة لدينا ، فكل المصريون ليسوا إجراء فالنحو الاقتصادي المصرى لم توصله إلى عملية الاستقطاب بين العمال وبين أصحاب الأعمال وبين الأجور والأسعار اتنا لدينا الى

ولدينا افراد كبار في السن وعاجزين عن العمل ولا تغطيهم أية تأمينات اجتماعية كما هو موجود في الدول المتقدمة صناعيا مشكلة استبدال المستهلك العيني بدعم نقدي يجب أن تؤخذ بحذر لأن الدعم النقدي يمكن أن يزيد معدل التضخم ، فبدلا من أن تساعد المستهلك الفقير منشده عليه في ارتفاع الاسعار مرة ثانية وان كان هذا لا يلغى أهمية العلاقة الصحية في القطاع المنظم في الأجور والأسعار